MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

المسألة الاقتصادية ودورها

في ثورات الربيع العربي!

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

ملخص تنفيذي:

أمام الحضور السياسي القوي خلال العشرية الأخيرة، وبفعل زخم وقوة وتتالي الثورات والاحتجاجات في أكثر من بلد عربي؛ بعضها ما يزال مستمراً؛ كانت قليلة هي الدراسات التي ركزت على الجانب الاقتصادي، الذي يعتبر بحق المحرّك الأساس لأغلب حركات الاحتجاج التي شهدناها في شرقنا البائس.

الملفت اليوم، أنّ العودة إلى الشأن الاقتصادي تتم من خلال الحراك نفسه، بل قل بمطالبات منه، وذلك بعد أن استنفذ السياسي قدرته على تقديم الحلول للمسألة الاقتصادية، وعلى الإحاطة وحده بتقديم فهم عميق؛ لما يجري في عمق المجتمعات العربية، والأهم أيضاً، كسبب لفشل الربيع العربي في تحقيق أهدافه المعلنة.

وتشكل حالة الفقر وتهميش مناطق جغرافية بعينها لأسباب جيوسياسية؛ الباعث الأهم في الانتفاضات الاجتماعية؛ والثورات الشعبية؛ التي تصبح بعد انطلاقها ذات مطالب سياسية على اعتبار أنّ التغير السياسي؛ لا بد أن يُنتج تغيراً اقتصادياً؛ ومن ثَمَّ تغيراً اجتماعياً وثقافياً.

نحاول في هذه الورقة أن نرصد المسألة الاقتصادية ودورها في انبعاث الثورات في شرقنا البائس؛ من خلال المحاور التالية:

- **المدخل**
- **الوضع الاقتصادي في تونس ودوره بالثورة!**
- **التهميش وغياب التنمية ودورهما بالثورات؟**
- **الحل السياسي والحل الاقتصادي توأم سيامي؛ لحل الأزمة!**
- **القلق الاقتصادي في البلدان الناجية من الربيع العربي!**
- **الفقر وتهميش مناطق جغرافية مقدمة للثورات والانفصال والإرهاب!**
- **التهميش في العراق أنموذجاً وعبرةً!**
- **التهميش في سورية على الطريقة العراقية!**
- **الفقر والوضع الاقتصادي في بقية شرقنا البائس.**
- **الخاتمة والتوصيات.**

المدخل

إن المتأمل في العشرية الأخيرة التي مرت على منطقتنا العربية؛ بدءًا من حرق محمد البوعزيزي لنفسه؛ واندلاع ثورات الربيع العربي، سيلاحظ مشهداً معقداً، شديدَ التكثيف والتداخل، متراكب الطبقات، واضح ومبعثر على قدر كبير من التشتت الفائض عن مفردات ومصطلحات؛ تخترق حقولاً معرفية متعددة، بعضها قديم معروف، وبعضها جديد تم اجتراحه علّه يساعدنا على فهم التحولات العميقة التي يعاني منها شرقنا البائس خلال تلك العشرية، على الصعد ثلاثة: اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ولكن أمام حضور السياسي القوي خلال العشرية الأخيرة، وبفعل زخم وقوة وتتالي الثورات والاحتجاجات في أكثر من بلد عربي؛ بعضها ما يزال مستمراً؛ كانت قليلة هي الدراسات التي ركزت على الجانب الاقتصادي، الذي يعتبر بحق المحرّك الأساس لأغلب حركات الاحتجاج التي شهدناها في شرقنا البائس.

الملفت اليوم، أنّ العودة إلى الشأن الاقتصادي تتم من خلال الحراك نفسه، بل قل بإجبار منه، وذلك بعد أن استنفذ السياسي قدرته على تقديم الحلول للمسألة الاقتصادية، وعلى الإحاطة وحده بتقديم فهم عميق وشامل؛ لما يجري في عمق المجتمعات العربية، والأهم أيضاً، كنتاج فشل ذريع للربيع العربي في تحقيق أهدافه المعلنة.

ولكن هنا أيضاً، ينبغي التفريق بين نمطين من هذه العودة؛ لمعاينة المسألة الاقتصادية ودورها في تعزيز الاحتجاجات أو لجمها، فثمة عودة تأتي ضمن سياق «طبيعي» نوعاً ما، بحيث تشكل عودتها وطرحها بقوة على الطاولة اليوم ضمن مسار ما، يقابلها عودة أخرى ليست أكثر من ارتداد إلى الخلف، ومحاولة لتكريس القديم إياه.

الوضع الاقتصادي في تونس ودوره بالثورة!

في نقاش الحالة الأولى، التي تكون دولة مثل تونس محطة لها وأحد أمثلتها الأكثر تكثيفاً، نلاحظ أنه منذ ثلاث سنوات تقريباً، تسجل الاحتجاجات ذات الطابع الاقتصادي المطالبة بفرص عمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية/ المعاشية، حضوراً يطغى على البعد السياسي؛ الذي تقلص جمهوره اليوم في تونس إلى مناصري الأحزاب تقريباً، وهو ما رأيناه مؤخراً في استعراض حركة النهضة التونسية في الشارع بوجه الرئيس قيس سعيّد، جراء الأزمة السياسية الحاصلة في البلد اليوم أو تلك الداعمة لقيس سعيد، في حين أن أغلب الاحتجاجات الأخرى، تتركز على قضايا مطلبية أو نقابية أو حريات جزئية إن صح التعبير، أي إنها ذات طابع تخصصي ومحدد، بعيداً عن الشمول السياسي العام؛ الذي اتسمت به احتجاجات الأعوام الأولى من الثورة، التي كانت تطالب بالديمقراطية والانتقال إلى نظام سياسي واقتصادي عادل إلخ...

بعد أكثر من عشر سنوات من ثورة تونس، وبعد تحقيق نجاح نسبي فيما يتعلق بالشق السياسي (انتقال سياسي، انتخابات دورية، حرية رأي...)، وقفت تونس ذات الموارد المحدودة عاجزة عن تحقيق اختراق يذكر في المجال الاقتصادي وتحقيق فرص عمل، فعادت المسألة الاقتصادية إلى الظهور مجدداً، والتي يمكن اعتبار احتجاجات «تطاوين» و«الكامور» وغيرها من المناطق المهمشة عنواناً بارزاً لها.

إنّ عجز السلطات الجديدة عن إيجاد حلول لهذه المسائل في تونس، يعود إلى تراكب عدة عوامل، منها:

- **ضعف إجراءات المحاسبة والعدالة.**
- **قوة الثورة المضادة داخل جسد الدولة.**
- **ركوب رجال الأعمال موجة الثورة والتحدث باسمها.**
- **عدم تقديم الدعم الخارجي المستحق لتونس.**
- **جائحة فيروس كورونا وما أفرزته مع مصاعب جديدة.**[١]

إضافة لعوامل كثيرة أخرى، لكن يبقى العامل الأهم حتى الآن، هو غياب الاستقرار السياسي التام الذي يسمح بعلاج المسائل الاقتصادية بطريقة هادئة وبعيدة عن الكيدية السياسية، إذ صحيح أن تونس حققت انتقالاً ديمقراطياً آمنا حتى الآن، إلا أنها لم تحقق الاستقرار السياسي؛ الذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، ويسمح لعجلة الدولة بالسير فيما يحقق المصلحة العامة العليا، إذ إن العصي التي توضع بين العجلات لا تزال كثيرة.

والنقطة الثانية ذات الصلة هنا، التي تنتج عن الأولى أساساً تتمثل بغياب استراتيجية وطنية شاملة لعلاج المسألة الاقتصادية.

التهميش وغياب التنمية ودورهما بالثورات؟

المهم بالنسبة لنا هنا، أن المسألة الاقتصادية في تونس، ما زالت تسير في مسار صحيح، حيث تشكل الاحتجاجات المستمرة تنبيهاً صارخاً للنخبة السياسية بضرورة الإسراع بحل هذه المسألة، التي تشكل في طبيعتها مؤشراً بارزاً للدلالة على نقطة أخرى، وهي مسألة المناطق المهمشة تاريخياً، ليس في تونس وحسب، بل أيضا في كامل شرقنا البائس؛ وهي نقطة سنتحدث عنها لاحقاً، وتكاد تكون هي المراد من هذه المادة، «فمناطق مثل تطاوين والكامور والمناطق الحدودية، هي مناطق مهمشة تاريخياً في تونس، لاعتبارات كثيرة لا يغيب عنها الجانب السياسي في بعض الأحيان، والغريب أن هذه المناطق تحوي على ثروات (نفط، فوسفات، معادن أخرى...) ترفد ميزانية الدولة، بعضها يشكل النسبة الأكبر من خزينة الدولة، كما سنرى لاحقاً، ولكن مع ذلك تعاني تلك المناطق من تهميش، ما يعني أننا هنا أمام مناطق فقر، كانت متعمدة في ظل الاستبداد، وبقيت كذلك اليوم، سواء في ظل عجز الثورة عن إيجاد حلول لها كما في تونس أو استمرار السياسات القديمة كما في بلدان أخرى، وهذا ما يوصلنا إلى النمط الثاني من عودة المسألة الاقتصادية الذي نتحدث عنه».[٢]

---

١ مروان المعشر: غايات الإصلاح قبل الآليات. مركز كارنيغي.

٢ حمزة المؤدب: جغرافية الغضب في تونس: التفاوتات الجهوية وصعود الشعبوية. مركز كارنيغي.

الحل السياسي والحل الاقتصادي توأم سيامي؛ لحل الأزمة!

في البلدان التي فشل بها الربيع العربي، سواء تلك التي فشل بها بشكل مباشر كسورية واليمن وليبيا ومصر، أو التي يجري الالتفاف بها عليه مثل السودان والجزائر، عادت المسألة الاقتصادية لتشكل العنوان الأبرز اليوم، ففي مصر وسورية واليمن وليبيا، بات البحث عن الحل السياسي المفقود يتصاحب دائماً مع الحديث عن المسألة الإنسانية ومحاربة الفقر بالمعنى الحرفي للكلمة؛ أي البحث عن حل اقتصادي يصاحب ويترافق مع الحل السياسي؛ وإلا لا حل!

فسوريا واليمن وليبيا والعراق ونسبياً مصر، هي بلدان ذات موارد طائلة، بعضها نفطي بامتياز كليبيا، والعراق، ومع ذلك تعاني تلك البلدان من الفقر، الذي يهدد عدداً كبيراً من سكانها بالهبوط إلى ما دون خط الفقر بعد أن انهارت الطبقات الوسطى منذ زمن بعيد.

وقد جاءت جائحة كورونا لتزيد الأمور تعقيداً، ولتعيد طرح المسألة الاقتصادية على إطار البحث، وهو أمر تستغله السلطات القائمة اليوم، لتجعل من المسألة مسألة اقتصاد فحسب، بعيداً عن المطالب السياسية العادلة للشعوب بالحرية والديمقراطية.

هنا إذن يتم العودة إلى المطالب الاقتصادية عبر نفس الأدوات القديمة ذاتها، وكأن الثورة لم تكن، حيث يتم تجاهل مسألة أن تحسين الوضع الاقتصادي يتم عبر تغيير النظام السياسي أولاً، ولا تحسن اقتصادي ممكن دون تهيئة الأجواء سياسياً لولادة اقتصاد حر ومعافى.

هنا تعمل السلطات على بيع البضاعة القديمة نفسها، مستغلة الوضع الاقتصادي الهش لشعوبها، لتعيد إقناعها بأن الأولوية لرغيف الخبز؛ وذلك من داخل الربيع نفسه، وهي سياسة سلطوية بامتياز، حيث تعمل السلطات المستبدة؛ ومن يدعمها على تجويع المطالبين بالحرية! ثم إعادة تقديم رغيف الخبز لهم في صيغة مطلب يمكن تحققه بعد فصله عن السياسي.

تتفاوت السلطات العربية في معالجة هذه المسألة في التكتيك المستخدم، إنما تبقى الاستراتيجية هي نفسها، فالسلطة الجزائرية مثلاً، باتت تتبنى الحراك الثوري في دساتيرها ولغتها؛ فيما سياستها العميقة لا تعمل إلا على تفريغ الحراك من اسمه باسم الحراك نفسه، غير عابئة بأصوات الشعب والمقاطعة الكبيرة للانتخابات، فكل ما تسعى له، هو تجديد الشرعية لنفسها من بوابة جديدة، فيما تبقى المسائل إياها عالقة إلى أجل غير مسمّى.

وهنا بالذات، نلاحظ مسألة مساحة الفقر؛ التي تتوسع على كامل الخريطة الجزائرية، والتي تكاد تكون عنواناً بارزاً لبعض الاحتجاجات المطلبية، كما في ورقلة ومنطقة القبائل. والغريب أيضاً أن هذه المناطق مليئة بالثروات التي لا يستفاد منها أهل المنطقة.

القلق الاقتصادي في البلدان الناجية من الربيع العربي!

ثمة نمط آخر من العودة للشأن الاقتصادي، هو قريب من الثاني، ولكنه يستحق أن نخصص له فقرة محددة، ونعني بذلك تلك البلدان التي نجت من تجذر الثورات بها، بتبنيها طريقاً وسطاً؛ حين أقدمت سلطاتها في عام ٢٠١١ على تبني إصلاحات معينة بالتعاون مع بعض الأحزاب، ثم تراجعت عنها؛ حين تغيّرت المعطيات الداخلية والإقليمية، كما في المغرب والأردن.

فالسلطة هنا لم تفعل عملياً إلا إنها أضاعت؛ وأهدرت عقداً كاملاً من السنوات، كان بالإمكان لو تم استثماره لساعد في نقل تلك البلدان من ضفة اليأس والدوران في المكان والهروب من الاستحقاقات العاجلة إلى ضفة الأمل، بخاصة على الصعيد الاقتصادي، الذي عاد اليوم ليؤرق تلك السلطات مجدداً، بعد انكشاف الكذب المتعمد في مسألة هذا الإصلاح.

ففي الأردن اليوم، وخاصة بعد ما بات يُعرف بمسألة الأمير حمزة بن الحسين، تعود المسألة الإصلاحية مجدداً، وقد شكلت السلطة الملكية لجنة إصلاحية جديدة؛ لم يأخذها أحد على محمل الجد! لأن الشعوب أصبحت تدرك عملياً أن أي إصلاح يأتي من فوق هو إصلاح لا يعوّل عليه؟ لأن غاية الإصلاح هي الحفاظ على الوضع القائم لا تحقيق إصلاح سياسي عميق وجذري! إصلاح يهدف إلى تجميل وجه السلطة، ولهذا سيبقى مثل هذا الإصلاح عاجزاً عن تقديم حلول للمسألة الاقتصادية؛ التي تتفاقم وتلقي بظلالها؛ لتزيد من مساحات وبؤر الفقر في هذا البلد الذي يعاني شحاً في الموارد أساساً.

وفي هذا السياق، يقول **مروان المعشر**: «يكمن خلل كثير من المحاولات السابقة لتعديل القوانين، وبخاصة قانون الانتخاب، في أنها تبلورت في غياب إطار شامل للإصلاح السياسي؛ يُحدد الأهداف النهائية؛ ومن ثم يُترجمها لقوانين. هذه القوانين تعمل كأدوات للوصول إلى هذه الأهداف بالتدريج، بما في ذلك أي تعديلات دستورية؛ التي تكون وظيفتها مأسسة الإصلاحات المرجوة وجعلها عابرة للحكومات. بعبارة أخرى، لا معنى للحديث عن إعطاء المواطن صوتاً أو أكثر، دون الاتفاق على الأهداف التي يعمل على تحقيقها من خلال تحديث قانون انتخاب مثلاً، وبالطبع هذا الأمر ينسحب على كافة القوانين الأخرى المتعلقة بمجمل العملية الإصلاحية».[٣]

ونفس الأمر، يحصل في المغرب اليوم، حيث صرح رئيس البنك المركزي المغربي مؤخراً بوضوح أن الشعب المغربي لم يعد يثق بالسلطة، بعد اكتشافه مماطلاتها، لتجد الأخيرة نفسها اليوم بمواجهة واقع هش ومتأزم، تعكسه بوضوح قوافل المهاجرين المغاربة التي تصل السواحل الإسبانية، بحثاً عن فرصة عمل؛ وهرباً من جحيم الفقر والجوع؛ التي ترزح فيه العديد من المناطق المغاربية، لنكون في نهاية الأمر أمام مشهد عربي؛ تتمدّد مساحة الفقر على امتداد جغرافيته، فهو فقر؛ أضحى يصل حدود الجوع والوقوف في «طوابير الذل» كما يسميها اللبنانيون الذين انضموا بدورهم للجموع العربية الجائعة.

---

٣ مروان المعشر: غايات الإصلاح قبل الآليات. مركز كارنيغي. مرجع سابق.

الفقر وتهميش مناطق جغرافية مقدمة للثورات والانفصال والإرهاب!

للدلالة والإضاءة على مسألة مناطق الفقر هذه، سنأخذ عدداً من الحالات وندرسها، لنشير إلى الخطر الكامن في تلك المناطق والمآل الذي قد تصل إليه لاحقاً.

سنبدأ أولاً من الدروس السابقة، والتي أصبحت نتائجها معروفة بالنسبة لنا، لتكون نقاطاً نسترشد بها لقراءة مستقبل نقاط الفقر الكامنة، والتي لم تنفجر بعد، لعلّ صانع القرار العربي ينبته للمخاطر القائمة؛ ويسعى لحلها قبل انفجارها، وإن كان هذا أمرا مشكوكاً به، لأن الأنظمة العربية تقوم على إيجاد الأزمة وإدارتها لا حلها، بهدف البقاء في السلطة، وتقديم نفسها للداخل والخارج، باعتبارها صمام الأمان والحارس الأوحد والوحيد.

التهميش في العراق أنموذجاً وعبرةً

ففي العراق أيام صدام حسين، كانت المناطق التي تقطنها أكثرية كردية وأكثرية شيعية، تعاني من تهميش متعمّد، حيث اعتمد النظام الحاكم حكمها عبر القمع المطلق بالتوازي مع إفقار تلك المناطق؛ وعدم تنميتها تخوّفاً من المطامع السياسية لسكان تلك المناطق. ولكن كانت نتيجة هذه السياسة وبعيداً عن الدخول في التفاصيل كارثية! ليس على العراق فحسب، بل على كامل شرقنا البائس.

حيث حصل الأكراد بعد رحيل صدام على حكم ذاتي مستقل، وتمزق العراق؛ وتقسّم وعانى من الاحتلال والحرب والأهلية، وما زال يعيش حتى اليوم حالة عدم استقرار واضح، والأهم أن سكان العراق الذين تحوز بلادهم ثروات نفطية كبيرة، يعانون الجوع والفقر والذل، ولهذا تتجدد الاحتجاجات كل فترة للتخلص من الهيمنة الإيرانية والطغمة الحاكمة التي حكمت البلاد بنفس أساليب صدام حسين، حيث إن اغتيالات النشطاء، أضحت سياسة ممنهجة اليوم على امتداد العراق.

فالدرس العراقي يقول لنا بوضوح اليوم: إن مساحة الفقر التي تعمّد نظام البعث العراقي خلقها، تحولت إلى أكثر المناطق ثورة عليه، وأكثر المناطق سعياً للانفصال أو ميلاً للحكم الذاتي، والأسوأ أنها أصبحت ملاذاً للتطرف وتنظيمات جهادية، سواء الشيعية أو السنية منها. ما يعني في نهاية المطاف، أن سياسة الإفقار تؤدي إلى ولادة التفكير الثوري، لتصبح بدورها ومع الزمن ملاذاً للتطرف، وأكثر قابلية للحكم الذاتي هرباً من استبداد المركز. والأهم أيضاً أنه حتى لو نجت تلك المناطق من هذه المآلات، فإن ثورتها ضد المستبد ستكون ثورة عنيفة لأنها لا تحوز رأسمالاً من الوعي، يساعدها على تقديم مطالبها بطرق سياسية منظمة وصحيحة.

التهميش في سورية على الطريقة العراقية!

المثال العراقي، تكرّر مجدداً في سورية، حيث طبّق النظام الأسدي السوري نفس سياسة جاره وخصمه العراقي، ليتساوى الشعبان في حصة القمع التي انعكس في سوريا بعد عقود في تهميش المناطق ذات الأكثرية الكردية والأرياف السنية البعيدة، ما أدى إلى ولادة مساحة من الفقر، ظلّت تتمدد حتى أحاطت بالعاصمة السورية على صورة أحزمة فقر، وهي الأحزمة ذاتها؛ التي انفجرت بعد عام ٢٠١١ بوجه الاستبداد المديد، مطالبة بالحرية والديمقراطية ورغيف الخبز.

وخلال أكثر من عشر سنوات عانت سورية من التطرف الذي خرج من بعض هذه المناطق، ومن العنف الوحشي ومن التدخلات الخارجية والمناطق المحكومة ذاتياً، لتصل اليوم إلى شعب مشرّد وجائع، وتتساوى في ذلك كل المناطق، سواء تلك المحكومة من قبل المعارضة، أو مناطق النظام؛ أو مناطق الإدارة الذاتية الكردية.

الفقر والوضع الاقتصادي في بقية شرقنا البائس!

في الجزائر التي يسعى نظامها اليوم لتجديد شرعيته على حساب الربيع الجزائري بعد أن تبنى مطالبها ونسبها لنفسه، تتمدد وتتوسع مساحة الفقر، في أكثر من ولاية.

ويمكن اعتبار ولاية ورقلة أنموذجاً لها، حيث تقول «**دالية غانم**» في تقرير لها نشره مركز كارنيغي: «ولاية ورقلة هي من المناطق الجزائرية التي تختزن الكثير من الثروات، إذ يؤدّي استخراج النفط من حقول حاسي مسعود دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الوطني. تؤمّن حقول حاسي مسعود ٤٠٠٠٠٠ برميل من النفط يوميًا، وتضم ٧١ ٪ من احتياطي النفط الخام في البلاد.... صحيحٌ أن ورقلة تحتضن احتياطيًا نفطيًا، لكنها ليست أفضل حالًا من ولايات أخرى في وسط الجزائر وجنوبها، هذه المنطقة الشاسعة التي تقع ضمن نطاق الصحراء الكبرى. فنسبة الفقر في أوساط سكّان الصحراء الكبرى هي ضعف نسبتها لدى سكّان المنطقة الساحلية، وذلك بسبب بُعد الصحراء عن العاصمة، ما أدّى إلى تفاوت جغرافي ناجم عن إرث الماضي الاستعماري، والذي استمر بعد نيل البلاد استقلالها في العام ١٩٦٢».[٤]

نفس الأمر نلاحظه في مناطق الكامور وتطاوين والمناطق الحدودية لكل من تونس والجزائر والمغرب أيضاً، وخصوصاً في مناطق القبائل والمناطق التي يعيش بها سكان من الأمازيغ، مما يعني أن ما شهدناه في سورية والعراق، قد نشهده في تلك المناطق، حيث تتكامل الوصفة السلطوية المكونة من القمع والتهميش والتهرب من الإصلاحات، لتنتج لنا الانفصال والتطرف وشبح الجوع والحروب الأهلية، التي أصبحت سمة عربية متنقلة من بلد إلى بلد، خاصة أننا أمام نظم تعالج مشاكلها بذات الحلول المجربة.[٥]

وتتحدث الباحثة دالية غانم عن استراتيجية السلطة لحل المسألة: «يتضّح أن الاستراتيجية المزدوجة التي انتهجتها السلطات المركزية لاحتواء الوضع في ورقلة غير مستدامة. وربما كان سيُكتب النجاح لهذه

٤ دالية غانم: عقب أخيل الجزائر؟ جهوية الموارد في ورقلة. مركز كارنيغي.

٥ حمزة المؤدب: حدودٌ متوتّرة: كيف أرغمت احتجاجات «تطاوين» الحكومة على تقديم التنازلات، مركز كارنيغي.

الاستراتيجية لو أن القمع المتزايد ترافق مع تنمية اقتصادية يُعتدّ بها. لكن، لاقى قمع الدولة رفضًا متزايدًا نظرًا لغياب أي إنجازات من شأنها تحسين معيشة الناس. لذا، تنامت احتمالات حدوث اضطرابات اجتماعية، وشكّلت أعمال الشغب التي اندلعت عَقِب صدور الحكم بحق «قراش» خير دليل على هذه الظاهرة. علاوةً على ذلك، ازداد زخم التشدّد على نحو واضح. ففيما تتبع معظم الحركات الاجتماعية في الجنوب نهج اللاعنف على الرغم من مواجهتها قمعًا متزايدًا، بات العديد من أعضائها مُحبطين لأنهم شعروا بأن العرائض التي يرفعونها والمظاهرات التي ينظّمونها غير مجدية. وكما تكشف لنا قصة كلٍّ من بن شنب وطرمون (متطرفون سلكوا طريق الجهاد)، هذا الإحباط هو تحديدًا ما تعوّل عليه في الكثير من الأحيان الجماعات الجهادية الساعية دومًا إلى إيجاد مجنّدين جدد ينضمّون إلى صفوفها».[٦]

الخاتمة والتوصيات:

إنّ أي حل سياسي؛ لا يستند إلى خطة اقتصادية متكاملة؛ تنتشل المناطق الجغرافية المهمشة؛ وتمدد مساحة الفقر فيها؛ إنما يكون حلاً هشاً؛ سيأتي الفقر والفشل الاقتصادي وغياب التنمية؛ ليجعلوا منه مقدمة لثورات أخرى؛ لا تتحدث عن تغيير السلطات السياسية فحسب؛ إنما سيكون هَمُّها التغيير الاقتصادي الذي بوجود حلول صالحة وصحيح؛ تمنع الانفجارات الثورية؛ وخصوصاً في المناطق المهمشة.

وإن القضية ليست سياسية سلطوية؛ كما يريد تصويرها بعضهم؛ أو يريد بعضهم الآخر حلّها؛ إنما القضية اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى، القضاء فيها على الاستبداد؛ وتحقيق العدالة الاجتماعية إضافة إلى الحرية؛ وإيجاد تنمية مستدامة شرط لاستقرار شرقنا البائس؛ لعله يعود يوماً ما؛ ليكون وطناً للجميع دون تظالم واستبداد.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

٦ دالية غانم: عقب أخيل الجزائر؟ مرجع سابق.